أهداف التنمية المستدامة

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة

تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه وثيقة حية، وسيتم تحديثها دورياً.

التنمية المستدامة

مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

لقد حقق العالم مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين. فقد تحقق تقليص كبير في معدلات الفقر المدقع، كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والنتائج الصحية، وتحققت خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ساهم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في تحقيق هذا التقدم ومكن الناس في جميع أنحاء العالم من تحسين حياتهم وآفاقهم المستقبلية. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الفقر المدقع يمثل تحدياً أساسياً، إذ يعيش أكثر من 700 مليون شخص في العالم على دخل يقل عما يعادل القوة الشرائية لـ 1.90 دولار أمريكي يومياً. كما أن معدل انعدام المساواة إما مرتفع أو يزداد اتساعاً، وخصوصاً داخل البلدان. كما أن مستويات البطالة والعمالة الهشة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما بين الشباب. ويؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى وضع أعباء على الأنظمة الإيكولوجية تتجاوز طاقتها - مما يقوض قدرتها على توفير الخدمات الضرورية للحياة والتنمية وإعادة تجديد نفسها. كما أن الصدمات المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية تؤثر سلباً على حياة ملايين الناس. وتؤدي هذه الصدمات في حالات كثيرة إلى كبح التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، وتؤدي أحيانا إلى عكس مسار هذا التقدم. إن المحافظة على المكتسبات التي تحققت والتصدي للتحديات الإنمائية الحالية التي يواجهها العالم، لا يمكن أن يحدث من خلال إصلاحات هامشية.

هناك ضرورة ماثلة حالياً لتشجيع التنمية المستدامة. وقد حدد جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة رؤية لما يتضمنه هذا الأمر، إذ يهدف إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام 2030. وهناك دور رئيسي لبرنامج الإمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً - أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر وتحسين المنعة والدفع بالازدهار والرفاه.

وضع البرنامج الإنمائي رؤية في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مستنداً إلى مواطن قوته الرئيسية - شبكة قطرية واسعة في أكثر من 170 بلدا ومنطقة، ودوره كمنسق رئيسي ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وقدرته المؤكدة على دعم الجهود للحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية الأنظمة الإيكولوجية حاسمة الأهمية - وتركز هذه الرؤية على تحقيق الانطلاقة الكبيرة المقبلة في التنمية: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه تحقيق تقليص كبير في أوجه انعدام المساواة والإقصاء. وفي حين تتسم هذه الرؤية بالطموح، إلا أنه يمكن بلوغها ويمكن تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الفقر، وتقليص أوجه انعدام المساواة والإقصاء، وصيانة البيئة.

وتماشياً مع هذه الرؤية، عمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى 'التعميم' والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر «مابس» (MAPS). ويهدف العنصر المتعلق بالتعميم في هذه الاستراتيجية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني؛ وفي نهاية المطاف تعميم جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. أما عنصر التسريع فيركز على مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الوسائل التي تساعد في تحديد العوائق الأساسية أمام التقدم السريع، والتركيز على هذه الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالسياق الوطني. في حين يهدف عنصر دعم السياسات إلى توفير دعم سياسي منسق ومجمّع للبلدان التي تعمل على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة. وتغطي هذه الخدمات، حسبما هو موضح في النشرات المعلوماتية، مجموعة واسعة من المجالات: الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتكيف مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية البرية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وبما أن البرنامج الإنمائي مجهز جيداً عبر الحزمة المتكاملة لخدمات دعم السياسات، فإنه مستعد تماماً لدعم الشركاء القطريين في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية الجديد، وجعل الازدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي طويل الأجل، أمراً واقعاً.

تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع

ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟

إن أوجه عدم المساواة في الدخل، والنواتج الأخرى فيما عدا الدخل، من قبيل الظروف الصحية، والتحصيل التعليمي، وفرص العمل، وغيرها، تُعتبر محدداتٍ مهمة للنمو والرفاه الاقتصادي. إن الأكثرَ حرماناً وضعفاً يعيشون في الغالب حياةً أقصر، ويجدون صعوبةً في التحرر من الحلقة المفرغة المتمثلة في تدني التحصيل التعليمي وقلة المهارات وضعف إمكانية الحصول على فرصة عمل. **تقوِّض أوجه عدم المساواة في الدخل والفرص آفاقَ النمو الاقتصادي في المدى البعيد.** وتُعد معالجة الأبعاد المتعددة لعدم المساواة وآثارها على الشرائح السكانية المختلفة أمراً ضرورياً للنمو الاقتصادي المستدام. لذا فإن تعزيز النمو الشامل للجميع جزءٌ مهم من جدول الأعمال الداعم للنمو.

سُبل العيش وفرص العمل أساسيةٌ لرفاه الإنسان، والقضاء على الفقر، وتعزيز المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية والاستفادة منها، والحد من عدم المساواة بين الجنسين وأوجه عدم المساواة والأخرى، والوقاية من الصدمات الاقتصادية والبيئية. ومع ذلك، لا يزال تعزيز خلق فرص العمل وسُبل العيش المستدامة يشكِّل تحدياً، ولا سيما في البلدان النامية، وهو أكثر تعقيداً في سياقات الصراع والكوارث.

هناك ما يزيد على 200 مليون شخص عاطلٍ عن العمل حول العالم. وتشهد حالة العمالة تدهوراً في الاقتصادات الناشئة والنامية، ومن المتوقع أن تظل معدلات العمالة الناقصة والعمالة غير الرسمية عاليةً يتعذر خفضها على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويمكن لارتفاع معدلات البطالة في عدد من البلدان أن تؤججَ الاضطرابات الاجتماعية.

يحتاج العالم نحو 600 مليون وظيفة منتجة في غضون العقد المقبل لاستدامة النمو والحفاظ على التماسك الاجتماعي. ولولا الفجوة العالمية الحالية في الوظائف لفاقت الأجور العالمية الإجمالية في العام 2013 المستوى الفعلي المسجَّل بمقدار 1.218 ترليون دولار أمريكي. ونتيجة للتأثيرات المضاعفة المترتبة على زيادة الأجور، وزيادة الأرباح، وارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار، سيُضاف نحو 3.7 ترليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبخلاف العدد الكبير من الوظائف الإضافية المطلوبة، **تسترعي نوعيه العمل اهتماماً عاجلاً.** فقد ازداد عددُ العاملين في العمالة الهشة عالمياً بمقدار 136 مليون منذ العام 2000، وبلغَ نحو 1.52 مليون في 2011. تتسم العمالة الهشة بمردودها غير الكافي، وإنتاجيتها المتدنية، وظروف العمل الصعبة فيها التي توهِن حقوق العمال الأساسية. تنخرط النساء، على وجه الخصوص، في أشكال هشة من العمالة غير الرسمية بنسب غير متناسبة مع الرجل، ويكسبن أقل بكثير من الرجال، ولا تزال مساهمةُ المرأة الاقتصادية منقوصة القيمة إلى حد كبير.

إن استخدام التقنيات الموفرة لليد العاملة وتوظيف العمال ذوي المهارات العالية في العديد من البلدان يساعد في دفع عجلة الابتكار. تنتمي معظم هذه الوظائف إلى قطاعات كثيفة المعرفة، وتتطلب في معظم الحالات شهادةً جامعية على أقل تقدير، لذا **انخفض الطلب على بعض أصناف العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة** وانخفضت بذلك دخولهم. وعلى النقيض، ازداد الطلب على العمال ذوي المهارات العالية، وما انفكت أجورهم ترتفع. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، لن يبقى في البلدان النامية لدفع عجلة النمو الاقتصادي سوى قلة قليلة من العمال ذوي المهارات العالية والمتوسطة، والكثير من العمال غير المتمتعين بما يلزم من التعليم والمهارات لتخطي فخ الإنتاجية المنخفضة، ممّا سيعزز عدم المساواة في الدخل، ويزيد الضغطَ على القطاع العام، ويفاقم التوترات الاجتماعية.

في العديد من البلدان، **تُخفي معدلات البطالة المنخفضة العمال الفقراء في كثير** من الأحيان. يعيش نحو 900 مليون عامل مع أسرهم دون خط الفقر المحَدَّد بدولارين يومياً، وجُلّهم في البلدان النامية. ولا تزال معدلات العمل الأسري غير المدفوع الأجر مرتفعةً في معظم البلدان النامية، حيث تقضي المرأة في العمل المنزلي غير المأجور ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل على الأقل. تُظهر التقديرات الحديثة للعمالة أن ما يزيد على 81 في المائة من العمال في البلدان ذات الدخل المنخفض، وما يزيد على 53 في المائة من العمال في البلدان المتوسطة الدخل هم من العاملين لحسابهم الخاص/المنخرطين في العمل الأسري غير المدفوع الأجر. وثمة حاجة لفعل المزيد من أجل إيجاد فرص عمل لائقة وشاملة لهؤلاء العمال ليتمكنوا من انتشال أنفسهم من دائرة الفقر واستعادة سبل عيشهم المستدامة.

الشبابُ من أكثر المتضررين من أزمة الوظائف العالمية. **فثلثا الشباب، ذكوراً وإناثاً، في الاقتصادات النامية عاطلون عن العمل، أو غير ملتحقين بالمدارس، أو منخرطون في العمل غير النظامي وغير الرسمي،** وكان 74 مليون شاب (أعمارهم بين 15 و24) يبحثون عن عمل في العام 2014. وهذا يساهم في زيادة الفقر المتوارث عبر الأجيال وعدم المساواة في المدى البعيد، ممّا يؤدي إلى ضعف القدرة على مقاومة الصدمات وضعف التماسك الاجتماعي.

التفاوت بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل يعوق التنمية البشرية ويمثل خسارة كبيرة في الإمكانات الاقتصادية. ويُعزى ذلك إلى أسباب هيكلية

متجذرة في النظم المؤسسية والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، بما فيها اقتصاد الرعاية. ويُعد تمكين المرأة وتعزيز إنتاجيتها في القطاعات المؤثرة في النمو والإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة أمراً أساسياً. وكانت نسبة 73 في المائة تقريباً من فجوة الوظائف العالمية في عام 2014 تُعزى لنقص فرص العمل المتاحة للنساء، حيث كُن يشكلن نحو 40 في المائة فقط من القوى العاملة في العالم. وقُدِّرت الأجور الضائعة في 2013 بسبب الفجوة في مشاركة المرأة في القوى العاملة عالمياً 589 بليون دولار أمريكي. فلا بد من إيلاء اهتمام أكبر لإزالة الحواجز الهيكلية التي تواجه المرأة في سوق العمل.

تتوقف سبل العيش وفرص العمل على **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية،** وبوسع سُبل العيش وفرص العمل أن تساهم بدورها في ضمان استمرار هذه الإدارة المستدامة. وبالنسبة للمجتمعات المحلية المعتمدة اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية باعتبارها الأصل الرئيس – ولا سيما الأسر الريفية، والفقراء، والسكان الأصليين – فإن رفاه الإنسان وسُبل العيش المستدامة تعتمد كلياً على صحة وإنتاجية سلع النظام الإيكولوجي وخدماته، وترتبط ارتباطاً معقداً بها. وعلى سبيل المثال، يعتمد ما ينوف على 1.6 بليون رجل وامرأة حول العالم اعتماداً مباشراً على الغابات في سبل عيشهم، ويعتمد ما يزيد على 3 بلايين إنسان على الموارد البحرية والساحلية. تقوم على النظم الإيكولوجية البحرية والبرية العديدُ من القطاعات الاقتصادية الوطنية والعالمية الموفرة لفرص العمل مثل الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والطاقة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة، والنقل، والتجارة. وفي المكسيك، مثلا، سجلت المناطق المحمية 14 مليون زائر سنوياً، وأوجدت 25000 فرصة عمل.

وفي الوقت نفسه، فإن النمو السكاني، وتغير المناخ، والتوسع الحضري، واحتياجات الزراعة والصناعة تزيد الضغوط على هذه الموارد وتستنزفها. وإذا لم تُتخذ إجراءات فورية لمعالجة هذه القضايا البيئية، من الممكن أن تُفقَدَ فرصُ عمل لا حصر لها، وتتقطع سُبل العيش. إن **بوسع فرص العمل الخضراء اللائقة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية أن تصبح محركاً للتنمية المستدامة،** لأنها تساعد في: حماية النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي، وتقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد، وتقليل اعتماد الاقتصاد على الكربون، وتقليل النفايات بأشكالها كافة أو تجنب إحداثها.

بوسع التجارة الدولية أن تضطلع بدورٍ مهم في رفع مستويات التنمية البشرية، وتحقيق تقليصاً مستداما للفقر من خلال توسيع الأسواق، وزيادة الإنتاجية، وتسريع نقل التكنولوجيا. تعوق **الفجوات في القدرة الإنتاجية، وعدم تنويع الصادرات، وضعف الإدارة الاقتصادية، والقيود المؤسسية** العديدَ من البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، عن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. فقد استأثرت البضائع المصدَّرة من أقل البلدان نمواً في العام 2013 بنسبة 1.1 في المائة فقط من التجارة العالمية. وعلاوةً على ذلك، فإن **ارتفاع تكلفة التجارة وغيرها من الحواجز التجارية تعوق الإمكانية الاقتصادية للعديد من البلدان الأكثر فقراً،** وترفع أسعار صادرتها بما يحول دون دخولها الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، تتعرض الاقتصادات البلدان النائية وغير الساحلية والصغيرة للتهميش بسبب تكاليف التجارة التي تعكس الجغرافيا وليس القدرة. وتقع تكاليف التجارة أيضاً على نحو غير متناسب على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه المؤسسات هي المحرك الرئيسي للنمو وفرص العمل، وتؤمن سبيلاً للخروج من الفقر.

النمو الشامل للكافة وفرص العمل وسُبل العيش - حقائق أساسية

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دولار أمريكي
3.7 تريليون

المبلغ المقدَّر الذي سيُضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي عالمياً بفضل تقليص فجوة الوظائف عالمياً

يحتاج العالم **600** مليون وظيفة منتجة في العقد المقبل لاستدامة النمو والحفاظ على التماسك الاجتماعي

أحتاج عملاً

أكثر من **200** مليون إنسان عاطل عن العمل حول العالم

ومع ذلك فإن البضائع المصدَّرة من أقل البلدان نمواً استأثرت بنسبة **1.1%** فقط من حجم التجارة العالمية

بوسع **التجارة الدولية** أن تضطلع بدور مهم في رفع مستويات التنمية البشرية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للكافة

الخدمات الإيكولوجية والسلع غير السوقية تشكِّل **50%-90%** من مجمل مصادر سُبل عيش الأسر المعيشية الفقيرة الريفية وقاطنة الغابات

يعيش **900** مليون عامل مع أسرهم دون خط الفقر المحَدَّد بدولارين يومياً، وجُلّهم في البلدان النامية.

ازداد عدد العمال المنخرطين في العمالة الهشة حول العالم بمقدار 136 مليون منذ العام 2000 وبلغ في العام 2011 نحو **1.52** بليون

دولار أمريكي
589 بليون

الأجور الضائعة المقدّرة بسبب الفجوة في مشاركة المرأة في القوى العاملة عالمياً في **2013**

73 في المائة من فجوة الوظائف العالمية في عام 2014 تُعزى لنقص فرص العمل المتاحة للنساء، حيث كنَّ يشكلن نحو 40 في المائة فقط من القوى العاملة في العالم.

ثلثا الشباب في البلدان النامية عاطلون عن العمل أو غير ملتحقين بالمدارس أو منخرطون في العمل غير النظامي وغير الرسمي، حيث كان **74** مليون شاب يبحثون عن عمل في العام 2014

* أرقام فرص العمل المذكورة في هذا الرسم مأخوذة من منظمة العمل الدولية

ما الذي نقدمه

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) مع البلدان المستفيدة منه على تصميم وتنفيذ سياسات تنمية مستدامة تُعزز النمو الشامل للجميع، وتحسن الموارد المتوفرة للفقراء، وتعزز فرصهم في العمل وسُبل العيش. تنسجم جهودنا في تعزيز النمو الشامل للجميع وفرص العمل وسبل العيش **بقوة مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المعني بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع،** وكذلك مع الأبعاد ذات الصلة في إطار الأهداف الأخرى. ومن خلال تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية وآلية المساءلة ذات الصلة المنبثقة عن البرنامج الإنمائي، يكفل البرنامج الإنمائي وجود الضمانات المناسبة في برامجه كافة بغية تجنب الضرر المحتمل وقوعه على الناس والبيئة، وإدارته والتخفيف من حدته، وينطوي ذلك على الالتزام باحترام الحق في العمل اللائق وتعزيزه.

وبالتشارك مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، نقدم الخدمات التالية للبلدان:

نساعد في تصميم الاستراتيجيات والسياسات وبرامج التدخل في مجال التنمية وفي تنفيذها تنفيذاً فعالاً لضمان أن النمو الشامل للجميع يحفز التحول الاقتصادي الهيكلي حتى يصلَ المهمشين، ويحدَ كثيراً من المخاطر والفقر. ونحن نعمل مع الحكومات لتطوير أدوات تحليلية وأطر سياسات ونظم لإدارة المعرفة بهدف إجراء التخطيط الاستراتيجي للنهوض بالنمو الشامل للجميع.

نحن ندعم تطوير وتنفيذ أطر مؤسسية وأطر سياسات، ونعمل من أجل إزالة الحواجز الهيكلية التي تواجهها في سوق العمل الفئاتُ الفقيرة والمحرومة، بما فيها النساء والشباب.

نحن نعزز القدرات المؤسسية على تنفيذ تدابير تخلق فرص عمل في القطاع غير الرسمي في مجالات تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وبناء المهارات، وتنمية السوق، لأن غالبية السكان في البلدان النامية يعملون في الاقتصاد غير الرسمي.

نحن ندعو إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص من خلال العديد من البرامج، بما فيها مرفق أفريقيا للأسواق الشاملة، من أجل تعزيز الأسواق المستدامة الشاملة، وجني الإيرادات الضريبية لتمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتطوير حلول جديدة ومبتكرة تساعد في التصدي إلى تحديات التنمية.

نحن نشجع مبادرات تطوير ريادة الأعمال من خلال توفير التدريب، وإطلاق الأعمال التجارية الصغيرة وتوسيعها، وتنمية المهارات التجارية. وتهدف هذه الجهود إلى استحداث إطار مؤسسي مواتٍ للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في القطاعات كثيفة العمالة (ذات الإنتاجية المنخفضة) التي يعمل فيها الفقراء في الغالب.

نحن نشجع نمو السوق على نحو مستدام وشامل للجميع من خلال تطوير سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية وتوسيعها وخضرتها والحد من مخاطرها في قطاعات أساسية لتأمين سبل العيش وتوفير فرص العمل – مثل قطاعات الصناعة الزراعية، والسياحة، والطاقة المتجددة، وتجارة التجزئة، والتعدين.

نحن نحفز خلق فرص العمل من خلال مساعدة المنتجين 'الرفقاء بالتنوع الأحيائي' في ولوج أسواق جديدة، وتعزيز المبادرات المروِّجة للسياحة القائمة على الطبيعة والتي تدر الدخل على المجتمعات المحلية، ودعم سبل العيش المعتمدة على أساليب الاستغلال المستدامة، واتفاقات الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها. ونحن نعزز ضمان حيازة الأراضي، وتوسيع المناطق المحمية وإدارتها بفاعلية، ومشاريع إعادة التأهيل واسعة النطاق من أجل تعزيز سُبل العيش وزيادة إيرادات السياحة وفرص العمل.

نحن نقدم الدعم الفني ونبني القدرات في مجال تنمية المهارات المناسبة والانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل من أجل إقامة روابط قوية بين مخرجات التعليم والعمالة، ولا سيما بالنسبة للشباب. وسيكون هذا الدعم حاسماً بالنسبة للفقراء في الحصول على فرص عمل في قطاعات إنتاجية تعود عليهم بأجور أعلى في المدى البعيد.

في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، نوفر إطار دعم يشتمل على تنفيذ تدخلات في المدى القصير والمتوسط والبعيد من أجل إنعاش سُبل العيش والاقتصاد في العاجل والآجل. ويتبع البرنامج الإنمائي **نهجاً فورياً يدعم استقرار سبل العيش** بحيث يضمن أن الإغاثة والإنعاش والتنمية سلسلةٌ متصلة، تبدأ في وقت مبكر جداً في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. وباتباع هذا النهج، يُعزِّز البرنامج الإنمائي مجموعةً واسعة من فرص كسب الرزق وسبل العيش من خلال برامج النقد مقابل العمل في إعادة التحريج، وتحضير المنتجات الزراعية الغذائية، وتجميع مياه الأمطار، وزراعة المحاصيل مرتفعة القيمة، وتحسين الممارسات الزراعية وأنظمة الري، وبناء المهارات. وهذا يساعد في تقوية قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتعافي، وزيادة المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية والاستفادة منها على نحو مستدام، وتوفير حماية أفضل ازاء الصدمات الاقتصادية والبيئية. وينتهج البرنامج الإنمائي **نهجاً متوسط المدى يدعم الانتعاش الاقتصادي المحلي من أجل تأمين فرص عمل للأجلين المتوسط والبعيد، وعمالة منتجة، وإدرار الدخل وحلول إنمائية للتشرد الداخلي.** وللبرنامج الإنمائي **نهجٌ بعيد المدى يدعم سبل العيش المستدامة اقتصادياً وبيئياً، وفرص العمل في الأجلين المتوسط والبعيد، والنمو الاقتصادي الشامل**

للجميع من خلال إرساء اللبنات الأساسية لقدرة البلدان على الصمود والتعافي وقدرتها على التعامل مع الصدمات التي لا يمكن تجنبها. ويدعم البرنامج الإنمائي كذلك إعادةَ إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية على نحو مستدام، ويدعم ترجمة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مكاسب إنمائية مستدامة في شكل فرص عمل وسُبل عيش.

نحن ندعم البلدان، ولا سيما أقلها نمواً، في تسخير الفرص التجارية لتحفيز النمو الشامل للجميع، حيث ننخرط في العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. فعلى الصعيد العالمي، يدعو البرنامج الإنمائي إلى وضع نظامٍ تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، يراعي الاحتياجات الخاصة للاقتصادات النامية. ونحن ندعم وضع استراتيجيات تجارية إقليمية لتعزيز النمو المستدام والمنصف. ويدعم البرنامج الإنمائي تكامل السياسات على المستوى الوطني، ويعمل على تمكين البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، من إدراج سياسات تجارية مناصرة للفقراء في استراتيجيات التنمية. ويساعد البرنامج الإنمائي أيضاً في تحديد الثغرات في القدرات، وإيجاد حلول لهذه التحديات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

فرص العمل وسُبل العيش

بفضل الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي، أوجدَ 125 بلداً من البلدان المستفيدة من البرنامج بيئةً مواتية لإيجاد سُبل العيش وفرص العمل في العام 2014، حيث عزَّز 94 بلداً سُبل عيش لما مجموعه 11.2 مليون نسمة (51 في المائة منهم من النساء)، واستحدث 77 بلداً نحو مليون فرصة عمل جديدة (41 في المائة منها للنساء)، واستفاد ما يزيد على 2.4 مليون امرأة استفادةً مباشرة من التدخلات المصممة لتقليل الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً أو القضاء على هذه الحواجز. وأسفرت برامج بناء المجتمع المحلي في 20 بلداً متضرراً من الأزمات عن إيجاد 135000 فرصة عمل (42 في المائة منها للنساء)، واستفاد 5.7 ملايين شخص آخرين (49 في المائة منهم من النساء) من تنويع فرص كسب الرزق وسُبل العيش. وفيما يلي عينة من النتائج القُطرية في السنوات الأخيرة:

في **أفغانستان،** ساعَد البرنامج الإنمائي في إنشاء ما يزيد على 279 مشروعاً من مشاريع البنية التحتية الريفية في مجال الطاقة، والنقل، وإمدادات المياه، والموارد الطبيعية، وإدارة الكوارث، والزراعة في 31 محافظة، واستفاد منها حوالي 2.8 مليون ريفي وريفية بالحصول على فرص لجني سُبل العيش.

في **بوليفيا،** قدَّم البرنامج الإنمائي تدريباً وقروضاً صغيرةً لِما يزيد على 4000 امرأة من السكان الأصليين من أجل إنشاء مشاريع تجارية مجتمعية جديدة.

في **كولومبيا،** عَمِل البرنامج الإنمائي مع وزارة التشغيل والتوظيف على وضع سياسات تساعد في القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. وأقدمت مجموعة أولى مكونة من 20 شركة خاصة تضم ما يزيد على 60000 موظف على وضع خطط عمل للحد من الفجوة بين الجنسين في التوظيف، ومعالجة الفوارق في الأجور، وتعزيز التطوير المهني للمرأة.

في **كينيا،** بدعم من البرنامج الإنمائي، ساعَدَ صندوق تنمية مشاريع الشباب في دعم 89000 مشروع شبابي، وقدم دعماً سوقياً لما مجموعه 1800 رائد أعمال، ودرَّب ما يزيد على 15000 شاب على ريادة الأعمال، وساعد ما ينوف على 2000 شاب في جهودهم في البحث عن عمل من خلال برنامج تشغيل الشباب. ويُعدُّ هذا نجاحاً أساسياً لضمان الحوار بين القطاعين العام والخاص دعماً لتنمية القطاع الخاص.

في **الفلبين،** حيث تسبب الإعصار هايان بخسائر كبيرة في الأرواح وسُبل العيش وألحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية في المجتمعات المحلية في العام 2013، أطلق البرنامج الإنمائي وشركاؤه برنامجاً للعمالة الطارئة ابتدأ بإزالة الأنقاض والمخلفات في المناطق الأكثر تضرراً، وقد حصلَ ما يزيد على 41400 إنسان على مساعدة في هذا الإطار.

في **سوريا،** حيث أودى الصراع بحياة ما يزيد على 200000 إنسان وشرَّد أكثر من مليوني نسمة، استخدمَ البرنامج الإنمائي برامج العمالة الطارئة لإدارة النفايات الصلبة، وإصلاح البنية التحتية المجتمعية. وفي 2013، أمَّنَ البرنامج الإنمائي فرص عمل لأسرٍ بلغ عددها 55000 أسرة تعطلت سُبل عيشها بسبب الصراع.

في **طاجيكستان،** ومن خلال مبادرة الفقر-البيئة التي ينفذها البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أُنشئت تعاونيات نسائية لتوفير فرص عمل 'خضراء' للنساء. تستخدم هذه التعاونيات البيوت البلاستيكية لزراعة المحاصيل على مدار العام، ممّا يمكِّن المرأة من الاضطلاع بدورٍ فعال

في النشاط الاقتصادي المحلي بدلاً من الاعتماد على التحويلات المالية من الخارج التي لا يمكن الاعتماد عليها. يُدرُّ البيت البلاستيكي الواحد عائداً يصل إلى 3600 دولار أمريكي في غضون ستة أشهر، وهذا يؤمِّن سُبلَ عيش مستقرة ومستقلة للنساء.

في **اليمن**، حيث كانت البطالة في أوساط الشباب أحد الأسباب الجذرية للنزاع الأخير، دعَمَ البرنامج الإنمائي ما يزيد على 500 شاب في تأسيس مشاريع تجارية جديدة في المجتمعات المتضررة من النزاع، وقدَّم لهم تدريبات لمحو الأمية المالية.

تطوير سلسلة القيمة والمشاريع التجارية الشاملة للجميع

دَعَم البرنامج الإنمائي عملية **تطوير سلاسل القيمة** ذات الإمكانية لتحقيق النمو وإدرار الدخل وإيجاد فرص العمل، مستهدفاً بوجه خاص الفئات ذات الدخل المنخفض في أكثر من 40 بلداً. وقدَّم البرنامج الإنمائي أيضاً الدعمَ لبناء قدرة القطاع الخاص على القيام بالأعمال التجارية الزراعية الشاملة للجميع وتطوير سلاسل القيمة، من خلال التدريب والمشاركة والمنتجات المعرفية.

دعمَ مرفقُ أفريقيا الإقليمي للأسواق الشاملة المنبثق عن البرنامج الإنمائي مبادرات سلاسل القيمة العابرة للحدود، وعزَّز قدرة اللجان الاقتصادية الإقليمية على بذل المزيد من الدعم لتطوير الأسواق الشاملة في المنطقة. وتبلغ قيمة هذه المحفظة، ومن ضمنها أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية التابع للبرنامج الإنمائي، حوالي 100 مليون دولار أمريكي سنوياً على مستوى العالم، وتهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في التجارة والنمو والحد من الفقر.

وطَّدَ البرنامج الإنمائي، من خلال برنامج السلع الخضراء المنبثق عنه، الروابطَ بين المشترين والمنتجين لتسهيل تحسين الشروط والظروف المفروضة على صغار المزارعين القائمين بتوريد المنتجات المستدامة. وتشارك في البرنامج شركات ذات قدرة عالمية على شراء السلع الزراعية في العالم، مثل كرافت، وول مارت، وأيكيا، ودوول. وفي العام 2008، أطلقت شركة كادبوري (وهي اليوم مملوكة لشركة كرافت) شراكة الكاكاو بين كادبوري وغانا لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمليون مزارع من مزارعي محصول الكاكاو. نُفِّذت المبادرة بالتشارك مع حكومة غانا ومنظمات إنمائية غير حكومية رائدة والبرنامج الإنمائي، وركَّزت على تحسين الدخل من خلال مساعدة نحو 500000 مزارع في زيادة غلة محاصيلهم، وإنتاج حبوب عالية الجودة، واستحدثت مصادر جديدة للدخل في المناطق الريفية من خلال التمويل الأصغر ودعم إطلاق الأعمال التجارية الجديدة في المناطق الريفية، وبناء القدرات الحكومية على تحسين الخدمات الإرشادية وإصلاح السياسات. وقد ساعدت التدخلات في إطار هذه الشراكة في زيادة الغلال زيادةً كبيرة. وقد بات إنتاج الكاكاو يتم على مدار العام، وصارَ المزارعون يضاعفون غلالهم في أقل من عامين من العمل.

النمو الشامل للجميع والتجارة

دَعَم البرنامج الإنمائي، بموازاة وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية، مبادرةَ **المعونة لصالح التجارة**، حيث قدَّم البرنامج الإنمائي الدعمَ لتصميم السياسات التجارية، وتعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاع الخاص لتحفيز النمو المستدام الشامل للجميع.

ساعَدَ البرنامج الإنمائي، باعتباره شريكاً أساسياً في الإطار المتكامل المعزز، **كمبوديا وجزر القمر وتشاد وجنوب السودان واليمن** في صياغة دراسات تجارية تشخيصية. يحدد التشخيص التجاري التوقعات الاقتصادية الحالية لبلد ما، ويتعرف إلى القطاعات ذات الأولوية والإصلاحات في مجال السياسات اللازمة لتعزيز الفرص التجارية المؤثرة في الحد من الفقر. **وفي ملاوي وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وجنوب السودان،** أجرى البرنامج الإنمائي تقييمات لقدرة المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالتجارة، واقترح خطةَ عمل لمعالجة الثغرات في القدرات. فمعالجة هذه الثغرات ستعزز الأداء التنظيمي، وتساهم في جعل التجارة محركاً قوياً للنمو الشامل للجميع والتحول.

من خلال برنامج المعونة لصالح التجارة لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز ورابطة الدول المستقلة الغربية، وبالشراكة مع الجهات الأخرى المعنية بالتنمية، عزّز البرنامج الإنمائي القدرات التجارية لأصحاب المؤسسات التجارية الصغرى والصغيرة في المناطق الحضرية والريفية النائية **في قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان** لمساعدتهم في الاستفادة من الفرص التجارية المتسعة. وجرى ذلك من خلال ما يزيد على 100 دورة تدريبية في مجالات تشمل إدارة الأعمال والتسويق وسلاسل القيمة. وفي كازاخستان، دعَمَ المشروع تطوير القدرات الاستشارية لجمعية رائدات الأعمال. وبفضل هذا الدعم، تقدِّم الجمعية خدماتها الاستشارية لرائدات الأعمال.

1. لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: اتجاهات عام 2015. منظمة العمل الدولية. 2015. يعمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة من الشركاء من أجل زيادة نصيب الفقراء من الموارد وتعزيز سُبل عيشهم وفرصهم في العمل.
2. *Global Employment Trends* 2012: *Preventing a deeper jobs crisis*. *International Labour Organization*. 2012
3. لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: طبيعة الوظائف المتغيرة. منظمة العمل الدولية. 2015.
4. المرجع نفسه.
5. *Global Employment Trends* 2012: *Preventing a deeper jobs crisis*. *International Labour Organization*. 2012
6. *Global Employment Trends* 2010. *International Labour Organization*. 2010.
7. *Global Gender Gap Report* 2012. *Hausmann, Ricardo, Larda Tyson and Saadia Zahidi*. *World Economic Forum*. 2012.
8. *Jobs for the Future*. *Overseas Development Institute*. 2015.
9. المرجع نفسه.
10. المرجع نفسه.
11. *World Bank,* 2014*, Gender at Work*: *A Companion to the World Development Report on Jobs*.
12. لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: طبيعة الوظائف المتغيرة. منظمة العمل الدولية. 2015.
13. *Global Employment Trends for Youth* 2013: *A generation at risk*. *International Labour Organization*
14. لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: اتجاهات عام 2015. منظمة العمل الدولية. 2015.
15. لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: طبيعة الوظائف المتغيرة. منظمة العمل الدولية. 2015.
16. المرجع نفسه.
17. *UN TST Issues Briefs* 2014
18. الاقتصاد الأخضر والتجارة. السياحة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2013.
19. *World Trade Development*. *International Trade Statistics* 2014. *WTO*.
20. *Aid for Trade at a Glance* 2015: *Reducing Trade Costs for Inclusive, Sustainable Growth*. *OECD, WTO*. 2015

تنويهات الصور:

صفحة 5: سينغ/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة

صفحة 7: منظمة تشجيع آفاق جديدة في الزراعة (CNFA) / فليكر

صفحة 8: دان تشونغ

صفحة 9: شركة (Fintrac Inc.)/ فليكر

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
www.undp.org